

مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر

@ 395 @ الغاصب لولي الجناية الأولى بل هو مسلم للمولى إذ هو عوض ما أخذه ولي الجناية الأولى فلا يدفعه إليه كي لا يؤدي إلى اجتماع البدل والمبدل منه في ملك شخص واحد ولا يرجع ثانياً لأن الذي يرجع به المولى على الغاصب عوض ما سلم لولي الجناية الأولى فلا يرجع كي لا يتكرر الاستحقاق وفي الصورة الثانية وهي ما إذا جنى المدير عند مولاه جناية ثم عند غاصبه أخرى يدفعه أي يدفع المولى ما رجع به على الغاصب إلى ولي الجناية الأولى ولا يرجع المولى على الغاصب ثانياً بما دفعه إلى ولي الجناية الأولى بالإجماع لأن الجناية الأولى صدرت من المدير وهو في يد المولى والقن في الفصلين أي فيما إذا جنى عند غاصبه ثم عند مولاه كالمدير إلا أن الفرق بينهما أنه أي المولى يدفعه أي القن نفسه وفي المدير يدفع القيمة أي قيمة المدير وحكم تكرار الرجوع والدفع كما في المدير اختلافاً واتفاقاً فإنه إذا دفع القن إليهما رجع بنصف قيمته على الغاصب وسلم للمالك عند محمد وعندهما لا يسلم له بل يدفعه إلى الأول وإذا دفعه إليه يرجع في الفصل الأول على الغاصب ثانياً وفي الفصل الثاني لا يرجع .

ولو غصب رجل مديراً مرتين فجنى المدير عنده أي الغاصب في كل منهما أي في كل من المراتين غرم سيده قيمته لهما أي لولي الجنائيتين ورجع بها على الغاصب ودفع نصفها أي القيمة إلى ولي الجناية الأولى ورجع به أي بالنصف عليه أي على الغاصب ثانياً اتفاقاً وصورة المسألة أنه غصب رجل مديراً فجنى عنده خطأ ثم رده على المولى فغصبه ثانياً ثم جنى ذلك المدير عنده مرة أخرى يضمن المولى قيمة المدير لولي الجنائيتين بأن يجعل القيمة نصفين لمنعه رقبته بالتدبير فتجب عليه قيمة واحدة بدل الرقبة ثم يرجع بتلك القيمة على الغاصب لحصول كل من الجنائيتين عنده ثم قيل هذه المسألة على الاختلاف السابق كالمسألة الأولى وقيل على الاتفاق .

وإلى القول بالاختلاف أشار بقوله وقيل فيه خلاف محمد والفرق لمحمد أن في الأولى الذي يرجع به عوض عما سلم